



(عن موقع همديدش)



(هارتس)

.. من مشاهد القمع الشرطي.

حوار دون عنق مع مخالفين حسيديم.

هكذا حول نتيهاو الشرطة الإسرائيلية إلى أداة سياسية لقمع المتظاهرين ضده!

كتب خلون البرغوثي:

أوحانا قائلًا: «إن أفراد الشرطة يصدرون مخالفات ضد المتظاهرين أمام مقر سكن نتيهاو بشكل مكثف بدعى عدم وضعهم الكمامات، فيما لا يتم إصدار مثل هذه المخالفات في أماكن أخرى».

كما نقلت وسائل الإعلام العبرية عن قادة في الشرطة الإسرائيلية عدة تصريحات تضعهم في موقع الند للمتظاهرين، وذكر تقرير للقناة ١١ التابعة لهيئة البث الإسرائيلية في ٢٣ آب الماضي أن ادعاءات الشرطة حول استخدام المتظاهرين العنف ليست صحيحة، بل كان أفراد الشرطة هم المبادرون لاستخدام العنف ضد المتظاهرين، حسبما أظهرت عدة مقاطع فيديو كانت تبث من التظاهرة بشكل مباشر.

جدل في الكنيست ودفاع الليكود عن القمع

وفي جلسة اللجنة الداخلية في الكنيست في ٢٤ آب تجر جدل بين أعضاء اللجنة والوزير أوحانا الذي دافع عن سلوك الشرطة العنيف تجاه المتظاهرين. وقال رئيسة اللجنة عضو الكنيست عن حزب «أزرق أبيض» ميكي هايوفيتش إن الشرطة هي التي تبادر عن قصد إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين، مشيرة إلى أكثر مقاطع الفيديو انتشارا وهو اعتداء ضابط كبير في الشرطة يدعى نيسو غوبتا على متظاهرين، ما استدعى إخضاع هذا الضابط للتحقيق في قسم التحقيقات في الشرطة تحت التحذير، بعد انتشار التصوير.

أوحانا انبرى للدفاع عن سلوك الشرطة العنيف تجاه المتظاهرين في الجلسة، التي استدعي لحضورها أيضا اللواء دورون يديد، الذي حاول تبرير الاعتداءات على المتظاهرين ضد نتيهاو رغم أن الفيديوها التي عرضت في الجلسة كانت تناقض ادعاءاته.

كما دافع القائم بأعمال مفوض عام الشرطة اللواء موتي كوهين عن سلوك الشرطة العنيف، ونقلته عنه صحيفة «غلوبس» قوله «أنا أشد على أيدي القادة وأفراد الشرطة الذين يواجهون تحديات معقدة ومهام كثيرة».

التملق لأوحانا بقمع المتظاهرين ضد نتيهاو

تصريحات كوهين هذه لاقت انتقادات من قادة التظاهرات ضد نتيهاو، ونقلت «غلوبس» عن قادة منظمة «الرايات السوداء» قولهم «إنه من المؤسف رؤية استسلام اللواء كوهين التام للمستوى السياسي، والسيطرة العدائية من قبل المتهم (نتيهاو) ووزير الكراهية أوحانا يجب أن تجابه بحائض صد هو الشرطة الإسرائيلية، فمهمة هذه الشرطة هي حماية الحق الديمقراطي في التظاهر وليس قمع التظاهرات بالعنف». فيما اعتبرت منظمة «كرايم-مينيستتر» (رئيس حكومة الجريمة) أن «كوهين يسعى لأن يظهر بشكل جيد أمام أوحانا، (... وان الشرطة في ظل أوحانا وغياب مفوض عام لها أصبحت شرطة سياسية تخدم متهمًا جنائيًا، وان لم يدرك المستوى القيادي في الشرطة هذا الوضع ويوقف هذا الجنون فسيستدور ليصل إلى فقدان الثقة بالشرطة بشكل مطلق».

صحيفة «هآرتس» من ناحيتها نقلت عن قادة كبار سابقين في الشرطة الإسرائيلية انتقاداتهم الشديدة لطريقة تعامل الشرطة مع المتظاهرين ضد نتيهاو.

والصحة والاقتصادية ليستا على رأس سلم أولويات نتيهاو، وأنه كان يسعى لاستغلال الإغلاق لقمع التظاهرات. ونقلت القناة ١٣ الإسرائيلية عن منسقى مكافحة كورونا البروفيسور روني غامزو في ٢٤ آب تصريحات قال فيها إن قرار نتيهاو فرض إغلاق تام «مثير للاشمئزاز (... وأمر غير مسبق في البلد».

وأوضح غامزو أن نتيهاو كان يتساءل خلال النقاشات حول مواجاة كورونا عن الأسباب التي تحول دون منع التظاهرات. وأشار غامزو إلى أن النقاش في الليلة السابقة لاتخاذ قرار الإغلاق كان يتناول «إبقاء بعض النشاطات الاقتصادية مفتوحة، لكن في الصباح التالي هُسننا من التغيير في موقفه (نتيهاو). واستيقظنا على تصريحاته بأنه يريد فرض حالة الطوارئ في إسرائيل». وكان غامزو ونائب مدير عام وزارة الصحة إيتامر غروتو يتبنيان التوصيات بإبقاء قطاعات اقتصادية مفتوحة، لكن نتيهاو وسعياً منه لمنع التظاهرات ضده، خالف توصياتهما وذهب إلى خيار الإغلاق التام. وأكد نتيهاو نفسه في الجلسة ذاتها أن مسعاه الحقيقي هو قمع الحراك المناهض له عندما قال «إنه ومع انتهاء الإغلاق الشامل يتوجب العمل على وضع صيغة لتقيد التظاهرات».

وأشار محلل القناة ١٣ رفيف دروكسر في تقرير إلى أن هذا التصريح يثبت نوايا نتيهاو المرتبطة بقمع حرق التظاهر وإعطاء ذلك أولوية على حساب مكافحة الجائحة.

بناء على قرار نتيهاو تم فرض الإغلاق الشامل في فترة الأعياد اليهودية بين الرابع والعشرين من أيلول وحتى العاشر من الشهر الجاري، لكنه لم يتمكن من منع التظاهرات بل حصرها في مجموعات من عشرين شخصًا فقط في محيط لا يتجاوز كيلومتر واحد عن مساكن المتظاهرين.

وحسب هؤلاء فإن وزير الأمن الداخلي أوحانا يستغل شغور منصب مفوض عام للشرطة لدفع الشرطة لقمع التظاهرات، بالمقابل يسعى قادة الألوية خاصة يديد إلى استرضاء أوحانا عبر قمع المتظاهرين بعنف من أجل تحسين فرص ترشيحهم لمنصب المفوض العام للشرطة.

نتيهاو.. مواجاة المتظاهرين بدل مواجاة كورونا

هذا الفعل على الأرض وإزاه سعي نتيهاو لمنع التظاهرات ضده في إطار قانون الطوارئ. لكنه جوبه برفض شركائه في حزب «أزرق أبيض» والمستشار القانوني للحكومة أفحاي مندلبليت لهذه الخطوة. وذكر موقع ١٢ الإخباري أن حزب الليكود حاول في الأسبوع الأخير من شهر أيلول الماضي منع التظاهرات التي يشارك فيها عشرات الآلاف أمام مقر سكنه الحكومي في القدس من منطلق «فرض قيود على التجمر، وضرورة التبعاج الاجتماعي، لمكافحة انتشار فيروس كورونا، إلا أنه لم يفلح، وسط إصرار خصومه داخل الحكومة («أزرق أبيض») على استثناء التظاهرات من قيود مكافحة كورونا، لأن «التظاهر هو حق أساس في النظام الديمقراطي».

ليبرمان: نتيهاو يقود إسرائيل إلى الهلاك

في مقابلة مصورة مع موقع «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت آchronot»، قال زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفغدور ليبرمان إن نتيهاو ليس معنيا بمكافحة كورونا ولا بأزمة إسرائيل الصحية بقدر ما هو معني بقمع التظاهرات ضده.

واتهم ليبرمان نتيهاو بأنه يسعى إلى هدفين، الأول النجاة شخصيا وسياسيا من المحاكمة، والثاني التسبب بانقسام الشعب في إسرائيل. قال ليبرمان إن نتيهاو سيقد إسرائيل إلى الهلاك.

قتل ونجاح جزئيان لنتيهاو

رغم تهديد قادة الليكود بالسعي لتزوير منع التظاهرات عبر الكنيست، أو فرضه عبر قرار تتخذه الحكومة، رفض حزب «أزرق أبيض» على لسان زعيمه بيني غانتس استخدام قوانين الطوارئ ضد التظاهرات، ما أفضّل مساعي نتيهاو في هذا الاتجاه في البداية.

كما كان للمستشار القانوني لوزارة الصحة الاسرائيلية رأيه المعارض لمنع التظاهرات، وقال في تصريحات نقلها موقع «اللا» الإخباري «إنه يوجد مانع قانوني لتقيد المظاهرات بموجب قوانين الطوارئ ومثل هذه الخطوة تعتبر غير دستورية». وجاء موقف المستشار بعد طلب وزير الصحة يولي إدلشتاين (الليكود) رأيه القانوني في القضية كون إدلشتاين كوزير للصحة يتصدر واجهة العمل على فرض إجراءات لمواجهة تفشي كورونا. وتطابق رأي المستشار أيضا مع رأي المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية مندلبليت.

غامزو: نتيهاو فرض الإغلاق الشامل لوقف التظاهرات كما أشارت تقارير صحافية أخرى إلى أن الأزمتين

معهد «فايتسمان للعلوم»، معطيات تشير إلى أن ٤٦ في المئة من الإصابات النشطة بكورونا في إسرائيل هي في المجتمع الحريدي رغم أن نسبة الحريديم هي ١٢ في المئة من نسبة سكان البلد. ورغم هذه المعطيات كشفت صحيفة «هآرتس» في ٦ تشرين الأول أن الشرطة الإسرائيلية في القدس مثل هذه التجمعات بالادعاء أنه لا توجد صور تؤكد موجهها بتنظيم تجمعات للصلاة بمشاركة الآلاف من متشددة في حي «ميثا شعاريم». تسمح لأعضائها المتشددة عن دخول المدارس الدينية التي كانت تنظم فيها احتفالات جماعية ضخمة. ونفت الشرطة حدوث الأحياء الحريدية باعتقال بعض مخالفي الإغلاق، لكنها امتنعت عن دخول المدارس الدينية التي كانت تنظم فيها احتفالات جماعية ضخمة. ونفت الشرطة حدوث هذه التجمعات بالادعاء أنه لا توجد صور تؤكد حدوثها، متهمه صحيفة «هآرتس» باختلاق هذه التقارير.

بعد يومين كشفت «هآرتس» أيضا مضمون محادثة هاتفية بين قائد شرطة مستوطنة «موديعين عيليت» تساحي حلفون، وأحد قادة التيار الحريدي، قال فيها حلفون إنه لن يعمل على فرض قيود لمنع التجمع في الكنس، لكنه طلب من الحريديم التظاهر بأنهم ملتزمون بهذه القيود. ومع نشر المحادثة الهاتفية المسجلة، استدعي حلفون من قبل قاعته للاستيضاح منه عن هذه القضية (للمفارقة ذكرت وسائل إعلام عبرية لاحقًا أن حلفون نفسه أصيب بكورونا).

كشفت تواطؤ الشرطة مع الحريديم دفعها للصدام معهم
وعقب تراكم الاتهامات والأدلة التي تؤكد غض الشرطة الطرف عن مخالفة الحريديم والحسيديم لقيود كورونا، اضطرت كما يبدو لانتهاج مقارنة متشددة تجاههم، فوقعت صدامات عنيفة في أكثر من منطقة كان أبرزها اقتحام حفل زفاف حريدي مساء ١٤ تشرين الأول الحالي في «جعفات زئيف» (القدس المحتلة) ووقوع صدام بين عناصر الشرطة والمشاركين في الحفل وإصابة شقيق العروس وشرطي بجروح. كما انتشرت مقاطع فيديو تظهر ضابطا يلطم حريديا قاصرا، وشرطيًا يلقي وعاء بلاستيكيًا على طفل خلال عمليات فض تجمعات حريدية. ووقعت صدامات عنيفة في الأيام السابقة لعيد الغفران الأسبوع الماضي في القدس وبني براك.

نتيهاو نفسه أحس بالقلق من توتر علاقته بالحريديم الذين دعا بعضهم من قادة شاس ويهدوت هتورا للنسحاب من الائتلاف الحكومي. وكتب محرر الشؤون اليهودية في صحيفة «يسرائيل هيوم» حنان جرينوود تقريرا تحت عنوان «التيار الحريدي على وشك الانفجار: حفل الزفاف في جعفات زئيف هو مؤشر على تفاعلات غير مسبوقة»، أشار فيه إلى أن نتيهاو القلق من توتر العلاقة مع الأحزاب الدينية اتصل بوزير الأمن الداخلي أوحانا، وطلب منه التحقيق في حادثة اقتحام حفل الزفاف في «جعفات زئيف» ونشر نتائج التحقيق على الملأ، بغية امتصاص غضب قادة التيار الديني الموالي له.

قيد الطبع

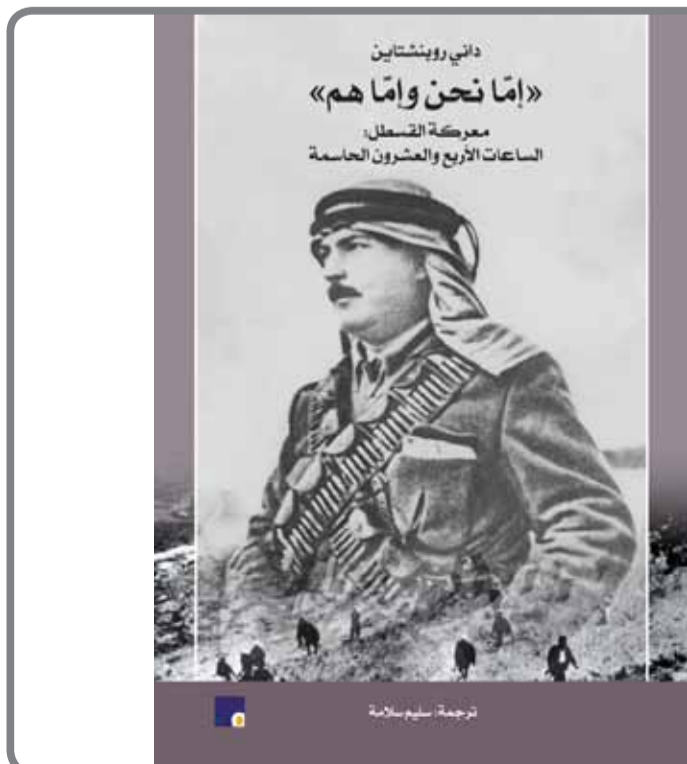
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة



داني روينشتاين

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

كتاب «أكبر سجن على وجه الأرض» لإيلان بابيه بالعربية: احتلال ١٩٦٧ كان استمراراً للتطهير العرقي في ١٩٤٨

كتب أنس إبراهيم:

لم يخلق أكبر سجن على وجه الأرض في حزيران عام ١٩٦٧ لغاية الإبقاء على الاحتلال، بل كان «استجابة عملية لمتطلبات الأيديولوجيا الصهيونية الأساسية»، والتي تتمثل في السيطرة على أكبر قدر ممكن من أرض فلسطين التاريخية، ومحاولة خلق أغلبية يهودية مطلقة، إن كان ذلك ممكناً، في فلسطين؛ هذا ما يعتقده المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه، مؤلف كتاب «أكبر سجن على وجه الأرض»، والذي ترجم حديثاً إلى العربية عن دار هاشيت أنطوان - بيروت ٢٠٢٠.

كان التطهير العرقي لفلسطين عام ١٩٤٨ نتيجة حتمية للأيديولوجيا الصهيونية، وكذلك كانت السياسة التي فرضت وشكلت عام ١٩٦٧ على الضفة الغربية وقطاع غزة حتى يومنا الحاضر. وكما يرى بابيه، فكان إنشاء «أكبر سجن على وجه الأرض»، مخرجاً حتمياً ومنطقياً لايدولوجياً وتاريخياً الصهيونية.

مصطلح «الاحتلال»

يعرض الكتاب في فصله الأول والثاني إضافة إلى المقدمة، واعتماداً على الوثائق الأصلية السرية ذات العلاقة، الخلفيات السياسية والاستراتيجية العسكرية والقانونية التي وضعت قبل سنوات من حرب عام ١٩٦٧. إذ يبين الكاتب كيف أن الاحتلال الصهيوني لبقية فلسطين عام ١٩٦٧ لم يكن دفاعاً عن النفس أو مجرد «احتلال» بالمعنى الذي يشير إلى إجراء أممي يتبغ حرباً أو صراعاً مسلحاً لغاية السيطرة، بل كان استمراراً لسياسة التطهير العرقي في فلسطين ولا يمكن وصفه بالاحتلال دون مساءلة المصطلح نفسه ومدى إمكانية تطبيقه على الحالة الاستعمارية في فلسطين.

يناقش الكتاب إشكالية مصطلح «الاحتلال» في سياقين، الأول يتعلق في أن التقيّد بهذا المصطلح يخلق إشكالاً خاطئاً في الفصل بين إسرائيل وبين المناطق المحتلة، بحيث وبشكل ضمني يُضفي شرعية على الوجود الإسرائيلي في فلسطين التاريخية باستثناء المناطق المحتلة، كما ينتج ثنائياً لا يمكن قبولها بين إسرائيل «الديمقراطية»، والمناطق المحتلة «غير الديمقراطية». أما الثاني، فيتعلق بالآثار القانونية والسياسية التي عادة ما ترتبط بمصطلح «الاحتلال»، والذي يشير عادة إلى إجراء أممي يتبغ حرباً أو صراعاً مسلحاً لغاية السيطرة، ولهذا الإجراء ثمة بداية ونهاية، ولوائح وقوانين دولية تتبع الطبيعة المؤقتة لأي احتلال. إلا أن واقع الضفة الغربية يختلف في جانبين هامين؛ الأول وهو ما يتمحور حوله الكتاب، أن الطبيعة المؤقتة ليست جزءاً من قصة الاحتلال الصهيوني - لم تكن ولن تكون، ذلك أن القوة المحتلة وكذلك داعمها، يقبلون بواقع الاحتلال لسنوات سناتي، ويحلون عام ١٩٨٧ كان الاحتلال الصهيوني قد أصبح بالفعل أطول احتلال عسكري في التاريخ، ولا يبدو براى بابيه أن هذا الرقم القياسي قد يتحطم في المستقبل القريب.

أما الجانب الآخر الذي يميز الاحتلال الصهيوني عن حالات أخرى من الاحتلال العسكري، فيتجسد في شمولية ممارسة السيطرة المفروضة على المناطق المحتلة. ويمكن أن تظهر حالات السيطرة المطلقة في بدايات أي احتلال عسكري، ولكن ما لم يكن هذا الاحتلال جزءاً من منظومة إبادة جماعية أو عرقية، فإن هذه السيطرة لا تدوم طويلاً، ولذلك، كما يرى بابيه، فإن مدى ممارسة السيطرة الشاملة في الأراضي المحتلة يدفع بالباحث إلى البحث عن مصطلح أكثر دقة لوصف الحالة الاستعمارية في الأراضي المحتلة.

وفقاً للوثائق التي يستند إليها بابيه، فقد وضعت خطة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في بدايات الستينيات، وقد أطلق على الخطة آنذاك «خطة شكيم - Shacham Plan»، إلا أن المذمعي العسكري العام أطلق عليها اسم «الخطة غرانيت»،

والتي قسمت الضفة الغربية إلى ثماني مقاطعات، وعيّن الحكام الإداريين لتلك المقاطعات والذين كان منهم حايم هيرتسوغ الذي زفّي إلى رتبة جنرال وعيّن حاكماً عاماً للضفة الغربية قبل سنوات من احتلالها. وفي الآن ذاته شرعت الاستخبارات الصهيونية في وضع لائحة بأسماء الشخصيات المحلية إضافة إلى المؤسسات الناشطة في الأراضي التي ستحتل بعد سنوات، لغاية خلق قيادة محلية متعاونة مع الاحتلال عند وقوعه. وكما يشرح بابيه لاحقاً، فقد كانت الغاية النهائية للخطة التي وضعتها القيادة الصهيونية آنذاك تتمثل في إقامة أكبر سجن على وجه الأرض Mega-prison.

في الفصل الثاني يتطرق بابيه إلى طبيعة السياسة التي طبقت في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أيام ثلاثة من القتال. كانت إسرائيل قد أحكمت سيطرتها على فلسطين التاريخية، محولة ما يقارب المليون ونصف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عديمي الجنسية ولاجئين في أرضهم وخارج أرضهم، وكذلك كان القرار الإسرائيلي بتولي الجيش مسؤولية السيطرة الإدارية، الأمنية والعسكرية على الضفة الغربية متسقاً مع السياسة المقررة في وقت سابق على الاحتلال.

في الفصل الثالث يوضح المؤلف كيف طوّعت الصهيونية الجغرافياً وجعلتها جزءاً من أعمدة سجنها الهائل الذي شيدته في الضفة الغربية وقطاع غزة. ذلك عبر ترسيم مساحات فلسطينية ضيقة داخل مناطق يهودية مستعمرة، والتي شرعت القوات الصهيونية في تطبيقها خلال السنة الأولى بعد نهاية حرب عام ١٩٦٧، مستعينة بقوانين صادرة الأراضي والقوانين العسكرية. كان ثمة مشروعان متوازيان؛ مشروع السيطرة الجغرافية بتحويل أماكن سكن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق معزولة مترامية وغير متصلة بإقامة المستوطنات، وآخر قانوني استيطاني يقوم على إصدار المراسيم والقوانين لمصادرة الأراضي وتحويلها إلى مستوطنات لإعاقة النمو الطبيعي للمجتمع الفلسطيني بمنع البناء والتوسع الطبيعيين في الضفة وقطاع غزة.

يوضح بابيه كيف أن آليات السيطرة الإسرائيلية على الضفة وقطاع غزة، كما هي ظاهرة اليوم، لم تكن تطوّراً أو نتيجة لطروف الاحتلال، بل كانت أساساً من أساسات الفكر الصهيوني، وهو تهويد الضفة لغاية خلق أغلبية يهودية على أرض فلسطين التاريخية. ولذلك، فقد هدفت الخطط والممارسات الإسرائيلية لتضوي تحت إطار «السيطرة الشاملة Total Control»، إلى حصر السكان الفلسطينيين في باتوستاتات متفرقة بعد أن تبين عدم إمكانية طردهم منها، رغم طرد أكثر من مئة ألف فلسطيني عبر نهر الأردن من الضفة الغربية، كما يظهر في الفصل الرابع الذي يعرض رؤية موشيه ديان لتطهير الفلسطينيين إلى الأردن إضافة إلى يغال ألون الذي كان قد قاد وحدات النخبة الصهيونية وكان مسؤولاً فعلياً عن التطهير العرقي في عديد القرى والبلدات الفلسطينية عام ١٩٤٨. كان ديان على ثقة تامة بأن لا شيء يجب أن يقف عائقاً في وجه المشروع الصهيوني، وكان يتوقع أن الفلسطينيين لن يتمكنوا أبداً من تشكيل حركة تحرر وطني وأنهم في واقع الأمر مجموعة متباينة من الطوائف الدينية وليسوا شعباً ويجب تهجيرهم إلى الأردن. بعد انتهاء الاحتلال وتبين عدم إمكانية طرد الفلسطينيين كافة من أرضهم، تحول الاهتمام الصهيوني إلى الاحتفاظ بالأراضي المحتلة والكمات دون ضمها سياسياً إلى السيادة الإسرائيلية. كان التأكيد الاستراتيجي الإسرائيلي، وفقاً لبابيه، يتكشف أنه في حال الرغبة بتطبيق التطهير العرقي بوسائل أخرى، فبدل الطرد سيكون عدم السماح للناس بمغادرة أماكن عيشهم، وبذلك سيستثنون من معادلة التوازن الديمغرافي. وباحثائهم في أماكن عيشهم الخاصة، لن

يتوجب عُدّهم في الإحصاء الديمغرافي الكلي بما أنهم لا يستطيعون الحركة بحرية، النمو أو التوسع، ولا يتمتعون بأي حقوق مدنية أو إنسانية أساسية. وتسمى هذه الاستراتيجية بالتكيس Encystation، أي التضييق على شيء بحيث يكتسب، أي، هنا المجتمعات الفلسطينية تحوّل بمناطق تدعى إسرائيل السيادة عليها. يطلق بابيه وصف «البانوبتيكوم Panopticon»، على حالة الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية. بطريقة أو بأخرى، تُشابه سجون الحاضر البانوبتيكوم، وهو المفصلخ الذي نخته للمرة الأولى جيرمي بنتام، الفيلسوف الحديث الأول الذي يعقلن حالة السجن في الداخل من نظام تاديب إجباري. ضمّ البانوبتيكوم، والذي كان في بدايات القرن التاسع عشر متوخشاً، ليُمكن الحراس من رؤية السجناء دون قدرة السجناء على رؤية سجانهم. يكون المبنى دائرياً وتصطف زنازين السجناء بشكل دائري وفي مركز الدائرة ثمة برج المراقبة الضخم الذي يُمكن السجانين من النظر ومراقبة كل زنازنة، ومن ثم مراقبة أي سلوك انحرافي محتمل، ولكن المراقبة حذرة ولا يمكن رؤيتها بحيث يتعدّر أي السجناء أن يعرف متى يكون مراقباً أو غير مراقب. اعتقد بنتام أن النظرة المحذقة The Gaze، للبانوبتيكوم ستجيز السجناء على التصرف الأخلاقي، كما لو أنهم سيشفرون بالعار بينما هم في محط نظر الإله من شروهم.

يبدّل بابيه السلوك الأخلاقي بالتعاون مع الاحتلال، ويبدّل المبنى الدائري للبانوبتيكوم بمعالم الشجون الهندسية التي نشأت عن حالة الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، مؤكداً أن القرار الإسرائيلي كان في عزل الفلسطينيين في بانوبتيكوم حديث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم أن البانوبتيكوم في تحليل فوكو يصل حالته الأشد رقابة عندما يكون نظام سيطرة ليس بحاجة إلى الحواجز المادية ولا يرى فيه الخراس؛ إلا أن النموذج المطبق في الضفة الغربية قد تضمن إجباراً للسجناء على رؤية السجانين وللشعور الكامل بكل طريقة ممكنة بالحواجز المادية، بالجدار والأسلاك الشائكة المحيطة بهم.

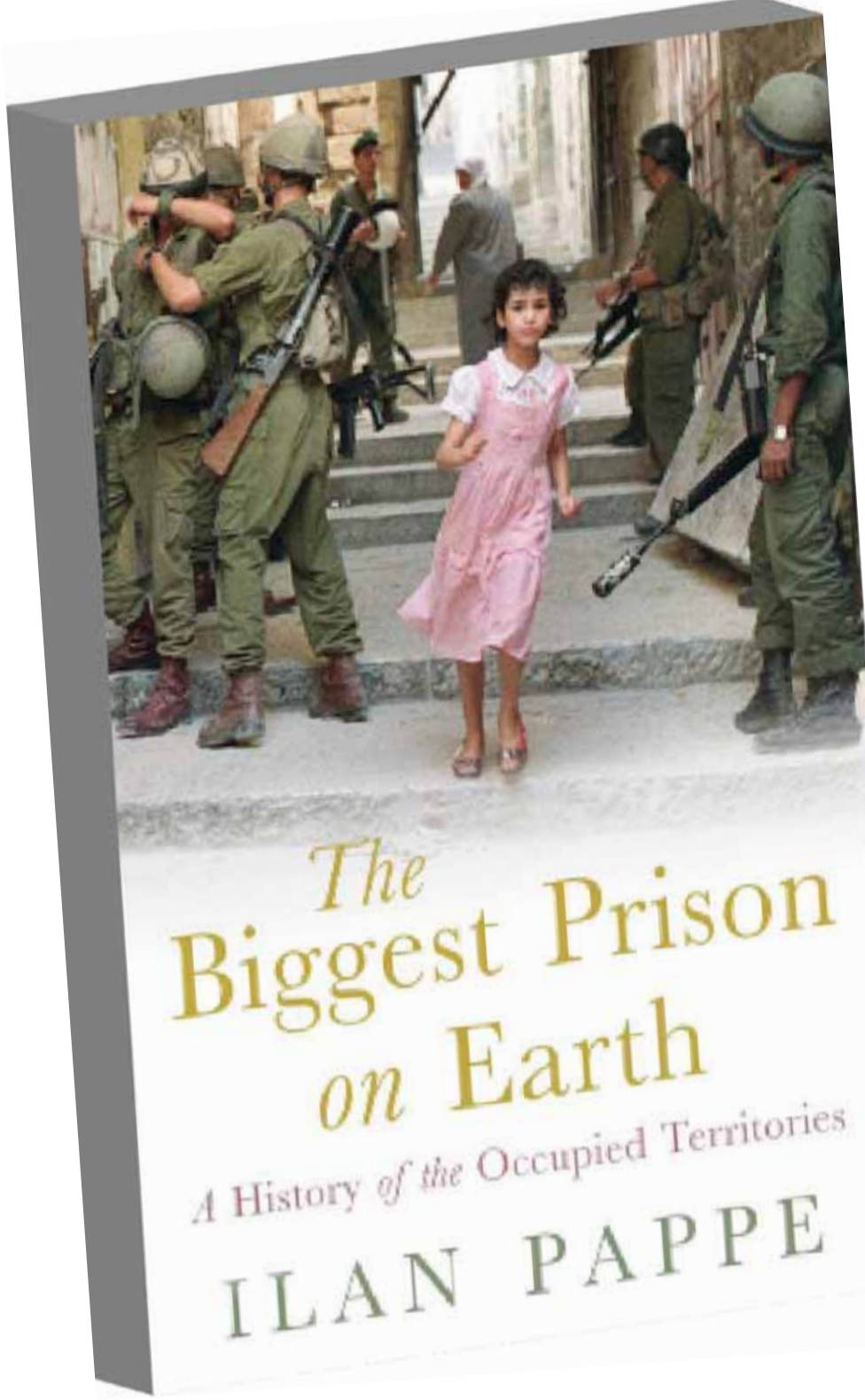
حرب الخيار

لا ينتهي الكتاب إلى التأكيد بأن الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كان نتيجة حتمية للعقيدة الصهيونية، بل يبدأ من هذه البديهة ليكون في الواقع تاريخاً للاحتلال لا للسكان الاصلايين. وانطلاقاً من هذه البديهة، التي ليست بالضروة بالبديهة غير المعروفة لدى الباحثين والمؤرخين في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إلا أن أهمية الطرح في كتاب «أكبر سجن على وجه الأرض»، هي في تدعيم هذه الفرضية بالوثائق الأصلية التي رفعت عنها السرية والتي تبين أن الحرب لم تكن حرب الخيار، بل كانت حرب الخيار، وكانت حرباً استراتيجية توسيع رقعة سيطرة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية والعربية بأكبر قدر ممكن استجابة لايدولوجيا الصهيونية والعقيدة الصهيونية المتمثلة في إقامة دولة يهودية بأغلبية يهودية فلسطينية التي تلت الحرب وكانت حتى وقت قريب مقنعة للمجتمع الدولي، وحتى لبعض الأوساط العربية، أن حرب الأيام الستة كانت قد فرضت على إسرائيل ولم تكن خياراً إسرائيلياً خالصاً؛ وذلك يجعل من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ناتجاً طبيعياً وحالة لا لبّد لإسرائيل من التعامل معها والتأقلم معها، وذلك يجعل من كل ما هو قائم على الأرض حتى اليوم، تبعات تطوّرت عن حالة الخيار. إلا أن بابيه في كتابه هذا يقدّم، مدعوماً بالوثائق، سردية مختلفة للاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وتلك السردية هي أن كل ما هو قائم على الأرض حتى الآن، ليس مجرد تبعات ولم يكن جزءاً من حالة

تأقلم إجبارية، بل كان جزءاً من مخطط استكمال التطهير العرقي الذي بدأ في عام ١٩٤٨، ومن ثم استكمل في عام ١٩٦٧. وبعد أن تبين عدم إمكانية طرد الفلسطينيين تماماً من أرضهم، تحوّلت الاستراتيجية إلى محاصرتهم داخل أراضيهم. ذلك يبدّل منظور قراءة سردية الاحتلال الصهيوني، وكذلك يجعل من مفاوضات السلام شبه عبثية، فوفقاً لوجهة النظر هذه، لم تقدم المفاوضات شيئاً غير إضفاء الشرعية على الاحتلال بوصفه احتلالاً لا امتداداً لحالة استعمارية قائمة أصلاً في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وكذلك تكون المستعمرات القائمة في الضفة غير قابلة لتكون جزءاً من المفاوضات لأنها جزء من أيديولوجيا صهيونية إضافة إلى كونها جزءاً لا يتجزأ من أدوات تثبيت أكبر سجن في العالم، وكذلك يكون هدف المساعدات الدولية، إضافة إلى المؤسسات الرسمية الفلسطينية التي نشأت عن المفاوضات، هو خفض مصاريف الاحتلال وتحريره من مسؤولياته الأمنية، الإدارية وغيرها تجاه سكان هذه المناطق المحتلة والذي يشير إليهم الاحتلال الصهيوني بوصفهم «مقيمين».

يناقش الكتاب في الفصل السابع أسطورة العقد من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧، والذي تمّ تصويره في المطبوعات والدعاية الصهيونية كعقد مستنير، يحمل الكثير من فرص السلام والتقدم للفلسطينيين. إلا أن الواقع أن العقد كان عقداً فيه تحوّل الفلسطينيون منذ اليوم الأول إلى «مقيمين»، في سجن تحكّمه بيروقراطية الشر التي تنظر إليهم بوصفهم عدواً محتملاً.

وعلى العكس من «العقد المستنير»، يتطرق الكاتب في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر إلى الانتفاضة الأولى والثانية، بداية من العقد ١٩٧٧ إلى ١٩٨٧ والذي يسميه بابيه بـ«عهد المستوطنين» الذي تراقف مع صعود الليكود سياسياً في إسرائيل ومعه تصاعد دعم الحكومة والدولة في إسرائيل للاستيطان في الضفة الغربية. استمرت الانتفاضة الأولى ست سنوات وقتل فيها ألف فلسطيني واعتقل ١٢٠ ألفاً، وانتهت الانتفاضة بتوقيع الفلسطينيين اتفاق أوسلو الذي لم يلبث أن أدى إلى مزيد من الخيبات السياسية التي قادت إلى الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠. في النهاية انتهت الانتفاضة الأولى بنموذج للسجن المفتوح، ولكنه لم يلبث أن عاد ليكون سجنًا شديد الحراسة عام ٢٠٠٠ واستمر كذلك إلى أن أصبح نموذجاً مختلطاً من كل ما سبقه عام ٢٠٠٥. كما يناقش الكتاب عديد القضايا الأخرى ذات العلاقة بالاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية. ويقع الكتاب في ٣٦٨ صفحة وقد وُزعت فصوله على النحو الآتي: «إعادة قراءة رواية الاحتلال»، «اختيار طريق الحرب»، «اختراع أكبر سجن في العالم»، «القدس الكبرى كمشروع مرشد»، «رؤية ألون»، «مكافآت اقتصادية وانتقامات عقابية»، «التطهير العرقي في حزيران ١٩٦٧»، «إرث حكم الميام ١٩٦٨-١٩٧٧»، «بيروقراطية الشر»، «على طريق الانتفاضة ١٩٧٧-١٩٨٧»، «الانتفاضة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣»، «أوسلو للغز والانتفاضة الثانية»، «أقصى درجات الأمن المشددة - نموذج سجن قطاع غزة».



صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«قانون أساس إسرائيل» الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:

هنيدة غانم

"قانون أساس إسرائيل
الدولة القومية للشعب اليهودي"
الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم هنيدة غانم
مشاركون / أن : سونيا بولس، محمد مصطفى،
سوسن زهر، الطوان شلتن



زمن كورونا: تعليم بمحددات جديدة.

سنة أكاديمية إسرائيلية جديدة قد يضطر خمس الطلاب فيها إلى ترك مقاعد التعليم لأسباب اقتصادية!

ذكر الاتحاد الطلابي الإسرائيلي أن ٤٥٪ من الطلاب العاملين فقدوا عملهم أو تم إخراجهم إلى عطلات غير مدفوعة الأجر، وأن ٥٠٪ من الطلاب أفادوا بأنهم أُجبروا على الحصول على دعم مالي من أهلهم. وفي تقرير لصحافي ليئور ديتل (ذي ماركر) قبل أيام، أكد أن الجامعات تخشى من أنه بالتوازي مع زيادة عدد المتسجلين للدراسة، ستكون هناك زيادة في عدد المتسربين نتيجة الأزمة الاقتصادية التي فقد خلالها العديد من الطلاب وظائفهم بسببها. بالمجمل، سيبدأ حوالي ٤٠٠٠ طالب جديد دراساتهم هذا العام - وهي زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة. لكن على عكس الادعاءات بتحسين الوضع الاقتصادي للجامعات بسبب انخفاض النفقات المتعلقة بتشغيل الحرم الجامعي، فإنه وفقاً للتقديرات الأولية للمؤسسات، كان هناك انخفاض بنسبة ٣٥٪ - ٤٠٪ في التبرعات للجامعات، وهي مصدر الميزانية الجدية لهذه المؤسسات، ووفقاً لمسؤولين كبار في الجهاز الأكاديمي، فإن انخفاض التبرعات أكبر.

ورداً على سؤال التقرير الصحافي لرؤساء الجامعات: هل أنت قلق من زيادة معدلات تسرب الطلاب؟ قال رئيس الجامعة المفتوحة البروفيسور ميمي آيزنشتات: «نلاحظ انخفاضاً في عدد الطلاب، خاصة من الجمهور العربي، بعد سنوات من الزيادة الكبيرة في أعدادهم. قد يكون ذلك لأسباب اقتصادية أو ضعف الوصول إلى نقاط النهاية. نحن نذل قصارى جهدنا لمنعهم من التسرب، من خلال فصول التعزيز والمساعدة. واجه بعض الطلاب صعوبات مالية وتحطم أحلامهم. أرادوا الجمع بين الدراسة والعمل، وقد أحبطت الأزمة أحلامهم. بعضهم من طلاب الجيل الأول. لقد بذلنا الكثير من الجهد في تمويل الجامعة وجمعنا المزيد من الأموال لمساعدة الطلاب في تمويل دوراتهم الأخيرة لإكمال الدرجة لكن الوضع معقد».

أما رئيس جامعة حيفا البروفيسور رون روبين فرد بالقول: «إنه أمر مقلق. نحاول معالجة وتقليل المتسربين، ولكن لا شك في أن هناك طلاباً تعرضوا للضرر لأسباب اقتصادية. نحاول الوصول إلى الجميع، لكننا ندرك أن فرص التسرب في الواقع الذي نحن فيه أعلى».

وأقر رئيس الجامعة العبرية البروفيسور أشر كوهين: «هذه أزمة. ليس لدي شك في أن قسماً كبيراً من الطلاب يواجه تحديات اقتصادية كبيرة. لدينا صندوق مساعدات وفي العام الدراسي السابق جمعنا تبرعات الطلاب الذين واجهوا صعوبات ونقوم بذلك هذا العام أيضاً. لكن الأزمة أكثر حدة هذا العام».

بخصوص مسألة أن الطلاب من خلفيات اقتصادية ضعيفة هم الذين سيتضررون أكثر، قال آيزنشتات: «من المثير للقلق أن الوضع الحالي قد يوسع الفجوات في المجتمع. فمن ناحية، أتاح فيروس كورونا التعليم الجيد عن بعد للطلاب على مستوى ما، ولكن بدون الدعم المناسب للطلاب في المناطق المحرومة والأطراف سوف تتراكم الفجوات - وهي مشكلة. لقد اعتمد الوصول إلى التعليم العالي دائماً على الوضع الاقتصادي وهو ما نحاول محاربه، لكن الأزمة الحالية خلقت واقعاً أقسى».

خلال قوة الحلقات الأضعف في السلسلة. أزمة كورونا تطرح تحديات وفرصاً ملموسة جداً للمجتمع والأوساط الأكاديمية، لذلك من المهم جداً الاستعداد الآن ومواجهة التحديات العملية التي يفرضها كورونا على الأوساط الأكاديمية، لدراسة الفرص والسبل لزيادة التعليم العالي في مناطق الأطراف».

وزير التعليم العالي، إلكين، صرح أنه «من المستحيل الجلوس مكتوفي الأيدي وانتظار مرور الأزمة لتقييم آثارها. تطرح لنا أزمة كورونا العديد من التحديات والفرص. أول من يتأثر بالأزمة الاقتصادية التي تجد دولة إسرائيل نفسها فيها هم سكان مناطق الأطراف الاجتماعية والجغرافية بشكل عام، والطلاب بينهم بشكل خاص. يجب أن نعمل كل ما هو ممكن حتى لا تضر هذه الأزمة بالطلاب المهتمين بالتعليم العالي. ومع ذلك، فإن الأزمة تجلب معها فرصة كبيرة - سيسمح تطوير التعلم الرقمي للفرد بالتعلم وإكمال شهادة دون الوصول فعلياً إلى الحرم الجامعي. سيسمح هذا للطلاب من الأطراف بالحصول على التعليم العالي دون دفع أجر سكن في مدينة أخرى، حتى على المستوى الدولي. هذه فرصة رائعة ويجب أخذها في الاعتبار، سيرغب الطلاب من إسرائيل في الدراسة عن بعد في جامعات في الخارج».

لكن الحقيقة هي أن كلام الوزير يسقط في الإمتحان العملي. فقد صوت الكنيست الأسبوع الماضي على اقتراح قانون قدمته كتل من المعارضة، لتقديم مساعدة اقتصادية للطلاب الجامعيين في فترة الطوارئ الراهنة. لكن الائتلاف الحكومي الذي يعتبر إلكين من أبرز شخصياته، وأحد أكثر المقرزين فيه من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أعلن مسبقاً أنه سيموت ضد هذا القانون، بل قال وزير التعليم العالي في كلمة له أمام الكنيست إنه ضد القانون وسيعمل على إسقاطه! القانون المقترح يشمل ٣ عناصر أساسية، أولها تعويض من الدولة للجامعات والمعاهد التي تقوم بخفض القسط التعليمي الذي يجب أن يدفعه الطلاب؛ تعيين مسؤول خاص لشؤون كورونا في كل جامعة وظيفته تقوية الاتصال بالعلاقة بين الطلاب والمؤسسات الأكاديمية التي يدرسون فيها؛ والعنصر الثالث، إلغاء جميع الغرامات التي فرضت على طلاب اضطروا لترك المساكن الجامعية بسبب المصاعب الاقتصادية خلال الأزمة. هذه المطالب تستدعي تحرير ميزانيات للجامعات وقرار حكومي يضع حلولاً مكملة وليس ثمرات بلا أثر بصورة تصريحات كلامية ملؤها الحديث الرغوي الذي يخلو من أي التزام كما فعل الوزير. الكلام الخالي من جوانب عملية والالتزامات الحقيقية لن يساعد أي طالب في ضائقة مهدد بالتسرب على العودة للدراسة الأكاديمية.

رؤساء الجامعات: الوضع الحالي قد يوسع الفجوات في المجتمع من جهته، وعلى الرغم من أنه ما زال يمتنع عن خطوات احتجاجية وازنة، طالب الاتحاد العام للطلاب الجامعيين، يوم الثلاثاء الماضي، بتخفيض بنسبة ٣٠٪ في الأقساط الدراسية الأكاديمية في العام الدراسي الجديد، بسبب الأضرار الاقتصادية التي يعاني منها العديد من الطلاب عقب الأزمة، وأيضاً بسبب الأضرار التي لحقت بجودة التدريس في إطار التعلم عن بعد. في آيار الماضي، بعد الموجة الأولى،

الذي يعزف نفسه على موقعه الإلكتروني كمؤسسة تعمل على «خلق مجتمع إسرائيلي عادل، متلاحم ومتشارك، ويحزك عمليات عميقة للتغيير المجتمعي لأجل تشجيع التميز، التنوع، والقيادة بواسطة التعليم العالي»، يظهر أن التسرب من التعليم الجامعي في إثر أزمة كورونا يهدد ٢٠٪ من الطلاب في إسرائيل.

وجاء خلال مؤتمر خاص تناول «آثار أزمة كورونا على مستقبل التعليم العالي في إسرائيل»، بمشاركة وزير التعليم العالي زئيف إلكين، ورئيسة «لجنة التخطيط والموازنة» يافة زيلبرشتس، وممثلي العمداء والطلاب، ورؤساء منظمات اجتماعية وباحثين وخبراء مهنيين معينين، أن ٨٪ من الطلاب قد أوقفوا التعليم فعلاً و١٢٪ تدفعهم الضائقة إلى التفكير في هذا الخيار السيء. والنسبة بين الطلاب العرب أعلى بسبب المصاعب الاقتصادية التي يعانون منها كإبناء مجتمع يتعرض لسياسة تمييز في المجال الاقتصادي (من بين سائر المجالات) إذ تصل نسبة المهتمين بوقف التعليم بين العرب إلى ٢٨٪، ويفيد الاستطلاع أن ٢٠٪ منهم قد أوقفوا التعليم بالفعل.

في مقابل بيانات وتصريحات «مجلس التعليم العالي» الذي يمثل الجامعات، والتي تؤكد جهودها في مواجهة وتوفير سبل معالجة الأزمة الراهنة، فقد أفاد ٥٥٪ من الطلاب في الاستطلاع المذكور أنهم لم يتلقوا الدعم الكافي في الناحيتين الاقتصادية والتعليمية، بسبب الصعوبات الناجمة عن أزمة كورونا، من المؤسسات الأكاديمية التي يدرسون فيها. ومثلما أعلن «الصندوق» ٥٥٪ من الطلاب في إسرائيل أفادوا أن المؤسسة الأكاديمية التي يدرسون فيها لا تسهل عليهم الأمور. وأفاد ما يقرب من نصف الطلاب أن التعلم عن بعد يصعب عليهم مواصلة دراستهم، في حين أن حوالي ربع الطلاب فقط ذكروا أن التعلم عن بعد يجعل من السهل عليهم مواصلة التعلم.

وزير التعليم العالي ينظر لكنه يسقط في الامتحان العملي أولئك الذين يجدون صعوبة في التعلم من المنزل هم ممن لديهم نسبة عالية من الطلاب في المحيط الاجتماعي، العرب واليهود الحريديم والأثيوبيين؛ أي الشرائح السكانية التي تعتبر وفقاً لجميع المقاييس في أسفل التدرج الاقتصادي. هناك علاقة واضحة بين الوضع الاقتصادي وبين التأقلم التعليمي في ظروف الأزمة الحالية، في غير صالح الأكثر فقراً طبعاً. معذرة الاستطلاع يشددون في عدة مواقع من الملخص على أن خطر التسرب مرتفع بشكل خاص بين الطلاب في مناطق الأطراف، ويقولون: «نعلم بقلق أنه إذا لم تتكيف الجامعات والكليات مع الوضع الجديد الذي نشأ في الحياة الأكاديمية في مواجهة كورونا، فلن يتضرر الطلاب المتسربون فقط - بل ستكون هناك نكسة شديدة في الاستفادة من التعليم العالي في إسرائيل».

ويضيفون «أن الاستطلاع يهدف إلى وضع مرآة عكس لرؤساء مؤسسات التعليم العالي الوضع في هذا الوقت في مواجهة تداعيات كورونا. من المهم تحليل البيانات وتحديد نتائج قابلة للقياس من أجل إحداث تغيير مؤكد في قوة المجتمع الإسرائيلي - والذي يتم قياسه بالطبقة بدقة من

بالنسبة لنا مصدر فخر واعتزاز». وفقاً للمعطيات المنشورة على موقع «المجلس»، ففي السنة الدراسية ٢٠١٩-٢٠١٨، درس أكثر من ٥٠ ألف طلبة وطالب عربي في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، وهي زيادة بنسبة تتجاوز ١٠٠٪ منذ مطلع العقد. إذ كان عدد الطلاب العرب في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في جميع المؤسسات الأكاديمية ٢٤,٣٧٧ طالباً.

وتظهر بيانات السنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن أعداد الطلبة العرب في اللقب الأول قد وصلت إلى ٢١,١٤٢ طالباً فقط، وشكل هؤلاء نحو ١٠٪ من طلبة اللقب الأول في إسرائيل، بينما وصلت أعدادهم في السنة الدراسية ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٤١,٠٨٧ طالباً، ويشكلون ١٧,٧٪ من المجموع الكلي للطلبة الجامعيين الذين يدرسون لنيل اللقب الأول. أما بالنسبة للقب الثاني فقد حصل ارتفاع بنسبة ٢٢٤٪ في أعداد الطلبة العرب خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث درس ٢٨٥٥ طالباً لهذا اللقب في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وشكلوا ٦٪ فقط من المجموع الكلي لطلبة اللقب الثاني في الجامعات الإسرائيلية. وفي السنة الدراسية ٢٠١٨-٢٠١٩ ارتفعت أعداد الطلبة العرب للقب الثاني ووصلت إلى ٩٢٤٧ طالباً ويشكلون ٤٦,٦٪ من المجموع الكلي لطلبة اللقب الثاني في إسرائيل. في هذه السنوات طرأت زيادة بنحو ١١٨٪ في صفوف طلبة اللقب الثالث، حيث درس في سنة ٢٠١٨-٢٠١٩ الدراسية ٨٢٨ طالباً عربياً لنيل شهادة الدكتوراه، ويشكل هؤلاء ٧,١٪ من مجموع طلبة الدكتوراه في البلاد، وذلك مقابل ٢٨٠ طالب دكتوراه في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الصورة الوردية تصطم بتحديات جدية من ناحية اقتصادية هذه المعطيات التي تبدو مشجعة للوهلة الأولى تصطم بتحديات جدية، تتعلق بالجانب الاجتماعي الاقتصادي. فهناك نسبة كبيرة من الطلاب عموماً وبينهم الطلاب العرب خصوصاً، ممن يمؤنون دراستهم ويعيشهم في فترة الدراسة «بعرق جبينهم»، من خلال الانخراط الكلي أو الجزئي في سوق العمل. وفي معظم الحالات يعمل الطلاب في قطاع المطاعم والفنادق والسياحة ولفترة عمل مؤقتة وانتقالية بوظائف غير ثابتة، وفي فترة الأزمة الحالية المستمرة، كانت هذه القطاعات التي تشغل الشباب في مطلع طريقهم، بين أكثر المتضررين اقتصادياً بسبب الإغلاق الشامل، والإجراءات التقييدية المختلفة التي فرضتها الحكومة، من دون توفير تعويض وآف وكاف لهذه المصالح الاقتصادية، فاضطرت إلى فصل وإخراج الغالبية الساحقة من عمالها إلى عطل غير مدفوعة الأجر، بين هؤلاء كما أسلفنا، توجد شريحة طلابية واسعة وجدت نفسها بدون عمل ولا أجر، وبالتالي تواجه المجهول فيما يتعلق بدفع الأقساط المالية للجامعات والمعاهد والكليات، وفيما يتعلق بأجور السكن وتكاليف الحياة الاعتيادية.

وفقاً لمصادر لجان الطلاب العرب في مختلف الجامعات، فإن الوضع صعب ويهدد عدداً كبيراً من الطالبات والطلاب العرب بالتسرب من التعليم الجامعي لأسباب اقتصادية، وهي تقديرات تؤكدتها استطلاعات وأبحاث راهنة. ففي استطلاع أجراه ونشر نتائجه «صندوق إدوموند دي روتشيلد»،

كتب هشام نفاع:

افتتحت مطلع هذا الأسبوع في إسرائيل السنة الدراسية الجامعية في المؤسسات والمعاهد الأكاديمية العليا، والكليات المتخصصة، ويأتي هذا بطبيعة الحال وسط بل ربما في ذروة تفشي فيروس كورونا، الذي فشلت الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ القرارات السليمة والإجراءات الناجمة والملائمة لصدفه فيما سمي بما بعد الموجة الأولى، وعليه فقد قررت الحكومة إغلاقاً شاملاً ثانياً بدأ تخفيفه التدريجي والمحدود جداً، هذا الأسبوع، وهناك من يحذر بأنه سيؤدي لنتائج أسوأ.

ومثلما في جميع قطاعات ومجالات الحياة الاجتماعية، يواجه التعليم العالي تحديات جدية متعلقة بسير التعليم المنتظم، ومحدوديات الانتقال إلى التعليم الرقمي عن بعد. ويقول تقرير خاص لـ «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل: إن التعليم الرقمي حصل في السنة الدراسية ٢٠١٩-٢٠٢٠ على معنى مضاف مع تفشي جائحة كورونا، وبرزت الحاجة بالانتقال في زمن قصير جداً لمنظومة الدراسة عن بعد عبر الإنترنت، وهو يقدر بأثر رجعي أنه في غضون أيام معدودة، لامع جهاز التعليم العالي في إسرائيل نفسه للواقع الجديد واهتم باستمرار الدراسة في الفصل الثاني من السنة الدراسية السابقة، بما يشمل تنظيم امتحانات إنهاء الدراسة.

ووفقاً لما جاء في هذا التقرير فإن سهولة الأمر تعود إلى قيام مجلس التعليم العالي بالعمل مع مقر «يسرائيل ديجيتالية» (إسرائيل رقمية) على تحريك الدراسة الرقمية في المؤسسات، بالتعاون مع وزارة المساواة الاجتماعية، ونشر بيانات دراسة الطلبة إلى «ارتفاع معتبر» في دراسة المساقات الأكاديمية الرقمية إن كان بسبب احتياج أكاديمي أو من منطلق «التعليم كطريق حياة».

هذا الوضع الذي بدأ بالتطور قبل بدء الوباء، تحول إلى تحذ، إذ أنه منذ التفشي كاد عدد الطلاب الدارسين أن يضاعف نفسه، ويضم اليوم أكثر من ٢٠٠ ألف طالب في المساقات الأكاديمية المنشورة على منصات خاصة بالتعليم الرقمي، إضافة إلى آلاف المساقات التي يتم تمريرها بواسطة الدراسة عن بعد.

نحو ٢٢٠ ألف طالب في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية وفقاً للمعطيات التي نشرتها «لجنة التخطيط والموازنة» التابعة لمجلس التعليم العالي - وهي الجسم المسؤول عن توفير ميزانيات جهاز التعليم العالي وتحديد الميزانية العادية للمؤسسات الأكاديمية، وميزانية التطوير - فمع افتتاح السنة الدراسية الأكاديمية الحالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ يتوقع أن يدرس في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية نحو ٣٢٠ ألف طالب. ولأول مرة يتجاوز عدد الطلبة الجامعيين العرب ٥٠ ألف طالب. وتقول البروفيسورة يافة زيلبرشتس، رئيسة اللجنة المذكورة، إن «ثورة دمج الطلبة العرب في المؤسسات الأكاديمية تعتبر إنجازاً غير مسبوق لجهاز التعليم العالي في إسرائيل. في هذه الأيام يتفوق الطلبة أبناء المجتمع العربي في جميع المؤسسات الأكاديمية، ويشكل الأمر

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/cywgq4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي